

WIPO/ACE/14/14

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 23 أغسطس 2019

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 2 إلى 4 سبتمبر 2019

تجربة منغوليا مع المساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو في مجال إنفاذ الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيدة أمارمورون أمارتوفشين، قائمة على السياسات القانونية، إدارة السياسات القانونية، وزارة العدل والشؤون الداخلية، أولانباتار، منغوليا*

الملخص

في عام 2017، تلقت منغوليا مساعدة تشريعية من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في مجال حقوق البراءات والتصاميم الصناعية. وبناء على ذلك، أعدت مشاريع قوانين لتعديل قوانين الملكية الفكرية الحالية - وهي قانون البراءات؛ وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة؛ وقانون العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية. وباتت مشاريع القوانين جاهزة للتقديم إلى حكومة منغوليا من أجل الموافقة عليها قبل تقديمها إلى برلمان منغوليا في عام 2019. ونوقشت مشاريع القوانين في عدد من الجلسات العلنية مع الأطراف المعنية مثل أصحاب الحقوق والمهنيين ومحامي الملكية الفكرية الذين يتصل عملهم بقطاعات الملكية الفكرية.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولاً. المقدمة

ألف. منغوليا

1. منغوليا بلد غير ساحلي يقع في شرق آسيا ويتاخم الصين وروسيا، ويتجاوز عدد سكانه 3.2 مليون نسمة مع إقامة الثلاثين تقريباً في العاصمة أولانباتار. ومنغوليا من بلدان القانون المدني والسلطة التشريعية منوطة بالبرلمان.

2. وفي عام 2018، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4009 دولارات أمريكية¹. وفي العام نفسه، كانت 86.6 بالمئة من إجمالي صادرات منغوليا من المنتجات المعدنية في حين شكلت المنسوجات ومواد النسيج 6 بالمئة تقريباً².

باء. مكتب منغوليا للملكية الفكرية

3. إن مكتب منغوليا للملكية الفكرية (IPOM) هو وكالة حكومية تابعة لوزارة العدل والشؤون الداخلية (MOJHA). ومن مسؤوليات المكتب إصدار شهادات البراءات ونماذج المنفعة والعلامات التجارية. وفي إطار المكتب، تعمل لجنة فض المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية على البت في اعتراضات المدعين وغيرهم الرامية إلى إبطال البراءات والعلامات التجارية. ويجوز لأي طرف من أطراف المنازعة أن يطعن في قرار اللجنة أمام القضاء.

4. وقد انضمت منغوليا إلى الويبو في عام 1979 وهي الآن طرف في 16 معاهدة تديرها الويبو. ويتلقى مكتب منغوليا للملكية الفكرية سنوياً نحو 220 طلب براءة و210 طلبات نماذج منفعة و360 طلب تصاميم صناعية و3500 طلب علامات تجارية (محلية ودولية)³. ويتلقى أيضاً سنوياً نحو 100 طلب في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، و200 طلب في إطار نظام لاهاي، و2200 طلب في إطار نظام مدريد⁴.

جيم. قوانين الملكية الفكرية

5. يتكون التشريع المنغولي في مجال الملكية الفكرية من قانون البراءات (المعتمد في عام 2006)⁵، وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة (المعتمد في عام 2006)⁶، وقانون العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية (المعتمد في عام 2010)⁷. فضلاً عن ذلك، تُطبّق صكوك تشريعية أخرى عند الاقتضاء، مثل قانون الجحج، وقانون إجراءات الانتهاك، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات المدنية، وقانون الجمارك، وقانون المنافسة.

1 مكتب الإحصاءات الوطنية في منغوليا، تقرير عام 2018.

2 مكتب الإحصاءات الوطنية في منغوليا، تقرير عام 2018.

3 مكتب منغوليا للملكية الفكرية، إحصاءات 2014-2018.

4 مكتب منغوليا للملكية الفكرية، إحصاءات 2014-2018.

5 متاح على WIPO Lex عبر الرابط التالي: <https://wipolex.wipo.int/ar/legislation/details/16223>

6 متاح على WIPO Lex عبر الرابط التالي: <https://wipolex.wipo.int/ar/legislation/details/8306>

7 متاح على WIPO Lex عبر الرابط التالي: <https://wipolex.wipo.int/ar/legislation/details/11774>

6. وإذ تقر حكومة منغوليا بأهمية توليد الملكية الفكرية في التنوع الاقتصادي، تحتوي خطة العمل الحكومية للفترة 2016-2020 على هدف تهيئة بيئة قانونية أفضل لتشجيع المؤلفين على الإبداع والاستفادة من أعمالهم الإبداعية. ومن هذا المنطلق، أنشأت وزارة العدل والشؤون الداخلية فريقاً عاماً لإعداد مشاريع قوانين من أجل تعديل قانون البراءات، وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة، وقانون العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية. ويتأسس الفريق العامل وزير العدل والشؤون الداخلية، ويتكون من مثنين من مكتب منغوليا للملكية الفكرية، والمحكمة العليا، والغرفة الوطنية للتجارة والصناعة، ووزارات غير وزارة العدل والشؤون الداخلية، ومحامي الملكية الفكرية، وأكاديميين.

7. وقد صيغت مشاريع القوانين مع مراعاة التعليقات التشريعية التي أعدتها الويبو بناء على طلب حكومة منغوليا. وتبت الحكومة حالياً في تقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان بصيغتها المقترحة. ومن الجدير بالذكر أن مشاريع القوانين قد نوقشت في عدد من الجلسات العلنية مع أصحاب الحقوق والمهنيين ومحامي الملكية الفكرية الذين يتصل عملهم بقطاعات الملكية الفكرية.

ثانياً. الإصلاح الجاري للإطار التشريعي الخاص بالبراءات والتصاميم الصناعية في منغوليا

ألف. المساعدة التشريعية التي قدمتها الويبو

8. تلقت منغوليا مساعدة تشريعية من الويبو فيما يتعلق بمشروع قانون البراءات (2013 و 2017) ومشروع قانون التصاميم الصناعية (2017). واستناداً إلى مشاريع القوانين المذكورة، صيغ مشروع قانون لتعديل قانون البراءات. وأوصت الويبو بفصل الأحكام المتعلقة بالتصاميم الصناعية عن قانون البراءات وإصدار قانون قائم بذاته بشأن التصاميم الصناعية لزيادة الوضوح.⁸ وأقر الفريق العامل بوجاهة التوصية ولكنه قرر أنه سيكون من الواضح بما يكفي تنظيم التصاميم الصناعية في فصل منفصل عن فصلي الاختراعات ونماذج المنفعة. ومن ثم، باتت الأحكام المتعلقة بالتصاميم الصناعية تشكل الفصل 4 من مشروع القانون الخاص بتعديل قانون البراءات.

باء. التأثير في مشروع القانون الخاص بتعديل قانون البراءات

9. خلص الفريق العامل إلى وجود احتياجات قانونية وعملية لتعديل قانون البراءات القائم. فمن الناحية القانونية، كان من الضروري القضاء على التضارب والثغرات والازدواجية في القانون وإدخال أحكام لتنفيذ المعاهدات والاتفاقات الدولية التي أصبحت منغوليا طرفاً فيها منذ عام 2006. وأما من الناحية العملية، فكان من المهم أن يوصف بمزيد من التفصيل إجراء منح البراءات وكذلك أن يكون الجدول الزمني لمنح البراءات أدق.

10. وقد صيغ مشروع القانون ليكون أكثر تفصيلاً من القانون الحالي: فهو يتكون من تسعة فصول و60 مادة مقابل ستة فصول و30 مادة في القانون الحالي. ويتميز مشروع القانون المقترح بالخصائص التالية:

- تعاريف منقحة بناء على تعليقات الويبو (مثل "المبدع" و"الاختراع" و"نموذج المنفعة" و"التصميم الصناعي")؛
- متطلبات مختلفة للاختراعات ونماذج المنفعة؛

⁸ ينطبق قانون البراءات لسنة 2006 على الاختراعات ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية. ولا يميز بين الفئات الثلاث في المعاملة.

- إبراز الفرق بين "فحص الإجراءات الشكلية" و"البحث" و"الفحص الموضوعي";
- تحديد الجدول الزمني لإجراءات منح البراءات بدقة (فحص الإجراءات الشكلية، والبحث، والفحص الموضوعي)؛
- أحكام منفصلة لكل من التصميم الصناعية والاختراعات ونماذج المنفعة؛
- أسباب محددة لرفض منح البراءة وإجراءات الطعن في قرارات الرفض؛
- إمكانية تعديل الطلبات والوثائق المتصلة بها أثناء إجراءات منح البراءات؛
- فترة الإهمال، والمطالبة بالأولية بعد الكشف في المعارض؛
- الفحص الموضوعي بناءً على طلب المودع (يقرر المودع المضي قدماً بطلبه بعد تلقي تقرير البحث من مكتب منغوليا للملكية الفكرية)؛
- أحكام أكثر تفصيلاً عن الترخيص؛
- تمديد فترات الحماية من تاريخ الإيداع كما يلي: 10 سنوات لنماذج المنفعة (سبع حالياً) و15 سنة للتصاميم الصناعية (عشر حالياً).

11. ولعل المشكلة الرئيسية التي تواجه منغوليا ليست الافتقار للتشريعات بقدر ما هي عدم وجود جهود منسقة بين كل السلطات المختصة مثل الجمارك والشرطة والمدعين العامين والقضاء. ولا شك في أن تلك الجهود ضرورية لأن مكتب منغوليا للملكية الفكرية وحده لن يسعه القضاء على حالات انتهاك الملكية الفكرية. ومن ثم، طلبت منغوليا مؤخراً من الويبو تنظيم حلقة عمل عن إدكاء الاحترام للملكية الفكرية من أجل إعداد الهيئات المختلفة إعداداً أفضل لواجباتها في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

ثالثاً. إنفاذ البراءات والتصاميم الصناعية في منغوليا

12. إن الغرض من مشروع قانون البراءات هو "...تنظيم منح البراءات فيما يخص الاختراعات ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية؛ وحماية الحقوق الاستثنائية للمخترعين وأصحاب البراءات؛ وتنظيم استغلال الاختراعات ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية المحمية بموجب براءة؛ وتحفيز النشاط الابتكاري والنهوض بالصناعة"⁹.

13. ويحتوي الجزء الثالث من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) على المعايير الدولية الدنيا لإنفاذ الملكية الفكرية. وأوصت الويبو، في تعليقاتها، بأن بعض الالتزامات الواردة في الجزء الثالث من اتفاق تريبس، مثل تلك المتعلقة بالتدابير المؤقتة، والتعويضات، والأوامر القضائية، والأدلة، لا يلزم بالضرورة إدراجها في قوانين الملكية الفكرية نفسها ولكن يمكن تنفيذها في إطار صكوك قانونية أخرى. وفي منغوليا، يُكفل إنفاذ قانون البراءات بموجب قوانين

⁹ ينص قانون البراءات الحالي (2006) على أن غرضه هو "إثبات ملكية المؤلفين ومالكي البراءات والشهادات للاختراعات ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية، وتنظيم استخدام الاختراعات ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية".

مختلفة مثل قانون إجراءات الانتهاك وقانون الإجراءات المدنية. وتتميز منغوليا بإطار قانوني موحد لكل أنواع الانتهاكات وإجراء يُطبَّق في حالات الانتهاك. ومن ثم، فإن إدراج أحكام بشأن إجراءات الانتهاك والتدابير المؤقتة والأدلة وعبء الإثبات والتعويضات والعقوبات سيؤدي إلى الازدواجية. وعليه، اختارت منغوليا عدم القيام بذلك.

14. ويشمل مشروع قانون البراءات أحكاماً تنظِّم دور مفتشي الدولة العاملين في مكتب منغوليا للملكية الفكرية. إذ كُلف هؤلاء المفتشون بإجراء عمليات تفتيش ومراقبة متصلة بالملكية الفكرية وفقاً لقوانين الملكية الفكرية، وقانون التفتيش الحكومي، وقانون الجرح، وغيرها من القوانين واللوائح المعنية في منغوليا. ولمفتشي الدولة السلطات والمسؤوليات التالية:

- أثناء عملية التفتيش، وقف أي إجراءات تنتهك قانون البراءات وغيرها من اللوائح المعنية، ومصادرة الوثائق والمواد المخالفة بما يتماشى مع القوانين المعنية المعمول بها؛ ومطالبة المواطنين والكيانات القانونية والمسؤولين بوقف الانتهاكات وتنفيذ ذلك الطلب؛
- البت في حظر بيع المنتجات المتعدية أو إتلافها أو استخدامها عند الاقتضاء لأغراض أخرى؛
- فرض عقوبات وفقاً لقانون الجرح.

15. ويمكن الطعن في القرارات الصادرة عن مفتشي الدولة أمام المفتش العام للدولة (رئيس مكتب منغوليا للملكية الفكرية) وأمام المحاكم.

رابعاً. الخاتمة

16. إن منغوليا ممتنة للمساعدة التشريعية التي قدمتها الويبو بهدف تحسين الإطار التشريعي للملكية الفكرية. وستواصل منغوليا العمل على زيادة حماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة حالات الانتهاك.

[نهاية الوثيقة]